تونس... حيث المرأة تتصدّى للغنوشي

هناك من يقول لا للغنوشي

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

ليس معروفا بعد لماذا كلّ هذا الإصرار لدى جماعة الإخوان المسلمين في تونس على تخريب البلد عن طريق نشر البؤس وتحويله إلى دولة فاشلة. هل هذه، بحدّ ذاتها، هواية الإخوان حيثما وجدوا وأينما استطاعوا وضع يدهم على السلطة أو على أيّ جزء منها أكان صغيرا أو كبيرا؟

ما يمكن ملاحظته منذ العام 2011 تاريخ انتهاء عهد زين العابدين بن علي، وصولا إلى تولي راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة، التي تشكل جزءا لا يتجزّأ من التنظيم العالمي للإخوان المسلمين موقع رئيس مجلس النوّاب، أنّ تونس تتغيّر نحو الاسوأ. كلّ ما في تونس يسير إلى خلف، خصوصا المجتمع الذي يتضاءل فيه حجم الطبقة المتوسّطة ويزداد التطرّف الديني بطريقة أقلّ ما يمكن أن توصف به أنّها تسيء إلى روح التسامح والاعتدال التي تميّز الدين الحنيف، هذا الدين الذي يدعو إلى الرحمة والابتعاد عن كلّ ما له علاقة بالتطرّف.

لا تزال في تونس نساء يمتلكن العقل الراجح الذي يضع الغنوشي في مكانه ويؤكد له أن تونس لا يمكن أن تكون تابعة لتركيا وسياستها الليبية ذات الطابع التوسّعي

لعلّ أخطر ما في الأمر أنّ الإخوان المسلمين بدأوا يحصدون ثمار ما زرعوه في السنوات التسع الماضية على طريق تحويل المجتمع التونسي إلى مجتمع متخلّف وذلك كي تسهل سيطرتهم عليه. فحيث التخلّف، يكون الإخوان. إنّ كلّ ما فعلوه منذ 2011 يصبّ في سياق ترهّل الدولة ومؤسساتها. هذه المؤسسات، بما في ذلك مؤسسة الجيش، التي احترمت رغبة الشعب التونسي في التغيير من خلال "ثورة الياسمين" التي افتتح بها الربيع العربي.

بات هذا الربيع الذي تحوّل خريفا في كلّ مكان يشكل بكلّ وضوح خطرا كبيرا على تونس ومجتمعها الذي وضع الحبيب بورقيبة أسسا صلبة لتطويره وتحويله إلى مجتمع عصري تلعب فيه المرأة دورا طليعيا بعيدا عن كلّ ما له علاقة بالانغلاق والجهل.

الثابت أنّ المرأة التونسية لعبت دورها في الدفاع عن المكتسبات التي تحققت على الصعيد الاجتماعي منذ الاستقلال في العام 1956. لولا المرأة التي دافعت عن حقوقها وعن حقوق المواطن التونسي عامة، لكانت تونس سقطت في فخّ الإخوان منذ فترة طويلة. أثبتت المرأة في كلّ مناسبة انتخابية، منذ العام 2011، أنّها ترفض فكر الإخوان المسلمين وتخلّفه. لعبت المرأة دورها في إيصال الباجي قائد السبسي إلى رئاسة الجمهورية بغية قطع الطريق على النهضة ومتابعة إقرار قوانين حديثة تنصف المواطن، مثل قانون الإرث.

لكنّ ما لا بدّ من الاعتراف به أن حركة النهضة الإسلامية ثابرت، على الرغم من أن الفشل كان حليف كلّ ممثّل من ممثليها تسلّم موقعا في السلطة، على السعي إلى السيطرة على البلد.

عملت من دون كلل من تحت الطاولة وفوقها على تفكيك مؤسسات الدولة وجعلها أداة طيّعة في يدها عن طريق حشر عشرات الآلاف من الأعضاء الذين ينتمون إليها في المؤسسات الحكومية. صارت الإدارة التونسية إدارة تنوء تحت عبء الموظفين الجدد الذين لا يوفّرون شيئا للمواطن، بل وضعوا أنفسهم في خدمة نشر الفكر الإخواني. تحوّل الاقتصاد التونسي من اقتصاد منتج إلى اقتصاد ريعي. تحوّلت الإدارة من إدارة فعالة إلى إدارة عاجزة.

ما المطلوب من ذلك كلّه؟ المطلوب الوصول إلى الوضع الراهن الذي بات فيه راشد الغنوشي يلعب الدور الأوّل في تونس، فيما رئيس الجمهورية قيس سعيد يكتفي بدور المتفرّج بدل وضع رئيس مجلس النوّاب عند حدّه وتذكيره بفصل السلطات الذي هو في أساس كلّ دستور في دولة تتمتع بحدّ أدنى من الديمقراطية.

من حسن الحظ أنّه لا يزال هناك من يقول لا للغنوشي الذي يتظاهر بأنّه رجل عصري وأنّ لديه تجربة مهمّة يمكن أن ينقلها إلى تونس، هي تجربة تركيا رجب طيب أردوغان. لا تزال في تونس نساء يمتلكن العقل الراجح الذي يضع رئيس مجلس النواب في مكانه ويؤكد له أن تونس لا يمكن أن تكون تابعة لتركيا وسياستها الليبية ذات الطابع التوسّعي بأي شكل. تونس تظلّ تونس وهي لعبت دورا تاريخيا في مجال المحافظة على التوازن في المنطقة.

ما ينساه الغنوشي الذي يريد أخذ تونس إلى مكان آخر، أن العرب لم يجدوا أفضل من تونس لينقلوا إليها مقر جامعة الدول العربية في العام 1979 إثر حصول الشرخ مع مصر. لم يجدوا أيضا أفضل من المواطن التونسي الشاذلي القليبي، الرجل المثقّف والعصري الذي توفي قبل أيام، ليكون أمينا عاما للجامعة في تلك الفترة العصيبة التي مرّت بها المنطقة.

لعبت تونس طوال نحو عشر سنوات دور ضابط الإيقاع في المنطقة العربيّة كلّها وذلك في انتظار المصالحة العربيّة مع مصر وعودتها إلى العرب أو عودتهم إليها بعد توقيعها لمعاهدة سلام مع إسرائيل في آذار – مارس من العام 1979. كانت تونس بورقيبة، التي استقبلت القيادة الفلسطينية بعد خروجها من بيروت، شيئا مختلفا عن تونس راشد الغنوشي الذي يريد إدارة السياسة الخارجية للبلد في السنة 2020 ووضع بلده في تصرّف تركيا.

يعكس الرد العنيف في مجلس النوّاب التونسي على تصرّفات رئيس المجلس رغبة في تفادي سقوط البلد. إذا كان هذا الردّ الذي قادته المرأة الممثلة في الندوة البرلمانية يدلّ على شيء، فهو يدلّ على وجود إرادة في التصدي من جهة وأن تونس مقبلة على أيّام صعبة من جهة أخرى بسبب وضعها الاقتصادي والاجتماعي قبل أي شيء آخر.

شئنا أم أبينا، لا يمكن تجاهل أن زين العابدين بن علي، الذي توفّي قبل فترة قصيرة في المنفى، لعب دورا مهمّا في تطوير الاقتصاد التونسي. حصل في عهده تطوير للصناعات التحويلية وللسياحة والزراعة ولمجال التكنولوجيا. كذلك، حصل تطوير للعلاقات بين تونس والاتحاد الأوروبي. هناك، من دون أدنى شكّ أخطاء كبيرة ارتكبها الضابط الذي خلف بورقيبة، لكنّ ما لا مفرّ من الاعتراف به أن الرجل جنّب سقوط تونس في فخ التخلّف... أي في مأزق فخّ الإخوان المسلمين بقيادة راشد الغنوشي الذي يدّعي أنّه ليس متزمتا وأن الدليل على ذلك أنّه "يستمتع بصوت فيروز"!

هل تتفادى تونس السقوط في التخلّف؟ هذا هو السؤال الكبير. الكثير سيعتمد على دخول رئيس الجمهورية على خطّ وضع حدّ للغنوشي والفكر الذي ينادي به وتوجهاته على الصعيد الإقليمي. سيعتمد الكثير على تشكيل جبهة عريضة تقول لرئيس مجلس النواب ولحركة النهضة إن تونس ترفض أن تكون تابعا لتركيا لا أكثر ولا أقلّ.

أول الطريق إلى عالم مختلف

علي الصراف
كاتب عراقي

هذه بواكير عالم مختلف، معالمه ما تزال أقل سطوعا ممّا يجب، إلا أنها تزداد وضوحا كل يوم مع ازدياد حاجة الجميع للجميع. وإذ لا أحد يمكنه أن ينجو منفردا، فإن التضامن الإنساني والاقتصادي هو الحل الوحيد.

التذكير ببعض الحقائق مفيد: لا يوجد علاج حتى الآن لوباء كورونا. كما لا يوجد لقاح. وكان يكفي لبضعة مسافرين في بداية الجائحة أن يحولوا الوباء إلى مأساة في عدة بلدان. ولقد أصيب أكثر من 6 ملايين إنسان، وتوفي أكثر من 370 ألفا. ومعدلات الإصابات لم تنخفض، ولا الوفيات تراجعت إلا بحدود ضيقة. ولئن نجحت بعض الدول في الحد من تفشي الوباء، إلا أن الوباء لم ينته بعد. وما أن تعود خطوط السفر لتنقل المصابين فإن الدورة ستعود لتدور من جديد.

يمكن للإنسان أن يتخذ احتياطات مشددة. ولكن وسائل تسرب الفايروس كثيرة. فكل شيء تلمسه يمكن أن يكون حاملا له. وقد تغسل كفيك بين كل حين وحين، وتبقى واعيا ومتباعدا، إلا أنك لن تستطيع أن تفعل ذلك على طول الخط. وإذا فعلت، فغيرك، في المنزل، قد لا يفعل.

باختصار، كورونا المستجد يتحول إلى قدر، وعلينا أن نحتويه ونتأمل في سبل التعايش معه.

لا يقصد هذا القول إحباط أحد. ولكنه يقصد قبول الواقع، ريثما يظهر علاج، ويكشف العالم عن وجه جديد في سياساته وخياراته الاقتصادية.

المضار الاقتصادية الراهنة ضخمة أيضا. وإذا تواصلت إجراءات الإغلاق أربعة أشهر أخرى، فإن الاقتصاد العالمي سوف ينهار كليا.

وهناك الآن صدام صارخ بين الدوافع الاقتصادية لتخفيف القيود، وبين تحذيرات العلماء من العواقب المنتظرة. وهو ما يعني أن القرار قاس على نحو لا مثيل له.

البعض يقول "أن نموت من الجوع، خير من أن نموت بكورونا"، بينما الآخر يقول "أن نموت بكورونا، خير من أن نموت من الجوع". وعلى "السياسي" أن يوازن بين الخيارات.

ولكن هل يمكن للاقتصاد نفسه أن ينجو إذا ما عادت الجائحة لتدور دورة أخرى؟ وهل يمكن للمجتمع أن يتحمل أعداد ضحايا تتجاوز التقديرات المعلنة؟ بل، وهل هناك حد معين لما هو قابل للاحتمال، أو غير قابل للاحتمال؟

هذه الأسئلة قد تبدو صعبة، إلا أن أجوبتها الغامضة يمكن أن تزيد الأمر صعوبة، أو تكشف عن منعطفات غير منظورة حتى الآن.

شيء من قبيل "القبول بالواقع" يبدو وكأنه هو المسار الذي تأخذ به أوروبا كلها. فالجائحة التي تفشت كالعاصفة لمجرد التأخر في اتخاذ إجراءات العزل، يمكنها أن تتجدد مع رفع القيود، بينما الإصابات ما تزال تتوالى، ومعدلات التفشي ما تزال عالية.

إنقاذ الاقتصاد قد لا يعني بالضرورة إنقاذ المجتمع أو وقف خسارة الأرواح. وهذا الأخير لا يأتي من دون تكاليف اقتصادية في نهاية المطاف. وهو ما يعني أننا ما نزال بحاجة إلى مقاربات مختلفة، وربما إجراءات حماية وتكافل جديدة بين الأفراد وبين الدول في آن معا.

لا توجد "سياسة" في الأمر. فهذا واقع يضع الجميع في قارب يجعل الاختلافات السياسية أمرا لا قيمة فيه. وحيث أن العلماء هم طرف القارب الأهم، فإن الأنظار تتجه إليهم أكثر مما تتجه إلى السياسيين.

وهذا بحد ذاته منعطف، إذ أخلت الأيديولوجيات مكانها للمختبرات، وصار على العلم، وحده، أن يقدم الحلول للمشكلات الكبرى. والسياسة صار بوسعها أن تنجو، ولكن فقط إذا ما استعانت بالعلم.

غياب العلاج يجعل كل نجاح تحقق حتى الآن في مواجهة كورونا هشا، ولكن العلم سوف يغلب في النهاية، وإذ تنحسر الصراعات الأيديولوجية لصالح صراعات المختبرات، فإن الفوز لم يعد ماديا بالضرورة

استدارة كبيرة كهذه، إنما تضع مجتمعات العالم بأسره أمام الحاجة إلى "تقنيات" سياسية جديدة، يقل فيها الكلام ويكثر فيها الركون إلى العمل. والعمل نفسه يجب أن ينتظم في إطار إنتاجي محدد، أو أن يشق طرقا جديدة لكي يجعل من الاستجابة للتحديات أكثر متانة، أو تملك على الأقل مبررا أفضل من مبررات الأفكار المجردة.

"المشتقات المالية"، في حدود عالم الاقتصاد، على سبيل المثال، كانت نوعا من طرائق حديثة في الإدارة الاقتصادية وفرت فرصا كبرى للنمو وحلولا لمشكلات. ولقد جاء الوقت الآن لكي يبحث العلماء عن "مشتقات بيولوجية" تمكنهم من الخروج من الدائرة التقليدية لإنتاج الدواء واللقاحات.

أحد أبرز الأمثلة على ذلك، ما بات يُعرف بـ"الزراعة الجزيئية"، التي تراهن على توظيف قوة الطبيعة في استخراج ما قد نحتاج له. والفكرة الأساسية هي أن يتم تعديل جينات بعض الأنواع النباتية، لكي يمكن استخراج منتجات صيدلانية محددة بكميات كبيرة وزهيدة التكاليف، وذلك بما أن الطبيعة "المعدلة" هي التي تنتجها.

وفي الواقع، فقد حقق العلماء اختراقات كبيرة في غضون وقت قصير، في تفحص البدائل والإمكانيات. وكان من المدهش أن يحظى وباء واحد بأكثر من 100 مقترح للعلاج تقوم مختبرات في أربع جهات العالم بتجربة مفعولها على المصابين.

هذا شيء لم يحصل من قبل. وهو مؤشر كبير على المكانة الاستثنائية التي تحظى بها مختبرات المعرفة.

غياب العلاج، كما غياب اللقاح، حتى الآن، يجعل كل نجاح تحقق حتى الآن في مواجهة كورونا، هشا، وقابلا للانتكاس. هذا صحيح. ولكن العلم سوف يغلب في النهاية. وإذ تنحسر الصراعات الأيديولوجية لصالح صراعات المختبرات، أو سباقاتها، فإن الفوز لم يعد ماديا بالضرورة. كل الذين كانوا يأملون بجني الأرباح، يضعونها الآن جانبا. العالم لن يقبل منهم سعيا مثل هذا. وهو ما يفتح الطريق في النهاية إلى عالم مختلف.

طبعا، تظل الخشية جديرة بالاعتبار من أن العثور على علاج لكورونا يمكنه أن يعيد، في اليوم التالي، عالم السياسة إلى مجادلاتها التقليدية. ولكن هذا غير صحيح بالضرورة. معالجة الأزمات الاقتصادية نفسها سوف تظل تطلب "مشتقات" علاجية أكثر ثباتا، في عالم أكثر عدلا تجاه بعضه البعض. دون ذلك، لن ينجو أحد.

الثمن الذي يدفعه الجميع، ليس كالثمن الذي يدفعه بلد واحد، أو كتلة صغيرة من البلدان. وهو ما يعني أننا نقف حيال عالم، تصنعه المأساة، ويعيد بناءه التضامن.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk